

عمن في قوله تعالى صحن مكرمة من فروع مطهرة
بأيدي سفرة كرام سريرة وحيل معي لا يبرز
بقالا المظهرين الي الال الرسل من المله بكه عسلي
الرسول من الانبياء ولايس اللوح المحفوظ الذي هو
الكتاب المكتوب ان المله بكه المظهرين ولو كان
المراد ظهور الحديث لقال المظهرين والمظهرين
بتدبير الطاء ومن قال بالاول قال المظهرين
يعني المظهرين تبيينه الخلف العلي في من
المصنعي وجملة على غير صنوبر فالحجور على المنع من
مسد على غير طهارة محدثا عزوان حوزم وهو
مدني على وان مسعود وسعد بن ابي وقاص
وسعيد بن زيد وعطاء والزبير والنجاشي والحكيم
وحامد وجماعة من القتها منهم مالك بن نويرة
واما الجمل فلا يبالغ من المسن سوا جملة بعله فتمت
امر في لمة امر على راسه وتوارة من نفس الاسطر
امر في لمة امر الحواشي ما الجمل امر العلة امر الحنيفة
امر الصندوق اذا كان المصنعي فيها وتوارة من
باعضها الوصوفيا ام غيرهما وقال جماعة يجوز
مسد وجملة واحققوا بان النبي صلى الله عليه
وسلم يترك الي لعل قل كتابا فية قران وعبر قل
محدثا يشرهوا صيابه وبارك الصبيان يخلون

الاولاج

الاولاج محمد بن بلال انكار وبارك اذا لم يحرم القراة
فالحمل والمس او ي وبارك في حمله في امتعة واجب
عن اوله بان تلك الكتاب كان فيها اتيان ولا يمتنع
ولا ما في سفارة وبارك لو كان كتابا مقفيا مع الغرات
دعا الي الاسلام فله يكن العزان بالفرادة مقصودا
فجاز تقريبا المقصود فيه وعن الثاني بان ابي بصير
للضهورية لا ظهر غير مكثني وعن الثالث بان القراة
انجحت للمحا حة وعبر الوضوء لتمام وقت وبارك
لا شتمه الا ولو به المذكورة بدليل ان الكافر يمتنع
من القراة ويمنع من حمل المصنعي ومسه وعن الرابع
بان جواز حمل المصنعي في الا مقفيا محله اذا لم يكن
المصنعي مقصودا بالحمل وقال اخرون بحرمه المسن
دون الحمل واحتموا بان المحرم بحرمه عليه مسن
الطيب دون محله واجيد عنه بانه غير
صحيح لان حمل المصنعي ابلغ في الاستيلاء عليه من مسه
فلا حرمانا في كان تحريمه ان علنا اوي وله تحريم
المصنعي انما هو تحريمه فاستوف فيه مسه وجملة
يخلو في طيب المحرم فان تحريمه مقصود على الاستماع
به وليس في حملها استماع به ولو لم يكن يد على يد لا وتليق
به اوراق المصنعي حرره عليه ان القلب يمتنع باليد
لا بالكل جلاها فله ذلك بعدد ويجوز ان يمتنع من

ت

195